

Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

محضر موجز للجلسة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد رومان موري (بيرو)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يجر إعداد محضر موجز للجلسة الرابعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-03733X (A)
1403733X

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيد تينندرييوغو (بور كينا فاسو): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أسهمت بقدر كبير في تعزيز السلم والأمن الدوليين، إلا أنه لا يزال هناك عدد من التحديات لدخول المعاهدة حيز النفاذ، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم الوفاء بالوعود وعدم تحقق التوقعات. وأضاف أن حكومة بلده ترحب بالتالي باعتماد خطة العمل المتعلقة بترع السلاح النووي بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وأردف قائلاً إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤوليتها كاملة.

٢ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) وتشجع إنشاء مناطق أخرى من هذا القبيل. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن دول الشرق الأوسط من التغلب على العقبات المتبقية أمام عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٣ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده تؤيد مبادرة الشروع في المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية من شأنها أن تساعد على معالجة الشواغل الجديدة بما في ذلك مخاطر الإرهاب النووي والاتجار غير المشروع بالمواد أو العناصر النووية. وأضاف أنها ترحب بعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وهي تعيد التأكيد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ويتعين على دول المرفق ٢ أن تصدق على المعاهدة، حتى يمكنها الدخول حيز النفاذ، لأن ذلك سيكون خطوة حاسمة نحو تحقيق عالميتها.

٤ - وأضاف أن حكومة بلده تدعو أيضاً الدول إلى تعزيز تعاونها في ما يتعلق بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية، وإنتاجها، واستخدامها للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودها للمساعدة على ضمان حصول جميع الدول الأطراف على التكنولوجيا النووية، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، والزراعة، والطاقة، والبيئة، والمياه. وأثنى على برامج التعاون التقني للوكالة وحث الدول الأعضاء على توفير التمويل المناسب والكافي والممكن التنبؤ به لهذا الغرض.

٥ - وأردف قائلاً إن في ضوء التهديدات العديدة التي لا تزال تخيم على السلام والأمن الدوليين، يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تعزيز المعاهدة وتحسينها. وأضاف أن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ سيكون بالغ الأهمية، حيث أن هذا العام هو الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم حديثه قائلاً إن من المفيد مقارنة مستوى الموارد المالية المخصصة لتطوير الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالمبالغ المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

٦ - السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تعتقد أنه ينبغي بذل نفس المستوى من الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار النووي نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، حيث أن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يشكل خطراً يهدد البشرية في ضوء قوتها المدمرة. واسترسل قائلاً إن دعاة الردع النووي يزعمون أن حيازة الأسلحة النووية منعت طيلة ما يقارب من سبعة عقود اندلاع محرقة عالمية، إلا أن اللاعنف هو في الواقع أعظم قوة للإنسانية. وأضاف أن حكومة بلده تؤكد مجدداً التزامها الكامل بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وهي تعتقد أن

٩ - السيد الرويعي (البحرين): قال إن من المهم أن يعالج جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة متوازنة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي احترام حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية، وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المادة الرابعة، وممارسته وفقا للاتفاقات الموقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أنه يجب أن تتحقق عالمية المعاهدة، وأن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة وتخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

١٠ - ومضى قائلا إن بلده يرحب بالاتفاق المؤقت الذي توصلت إليه جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة ٥ + ١ في جنيف، ويكرر تأكيد موقفه بضرورة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك منطقة الخليج، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. وأوضح أن إنشاء هذه المنطقة ليس مجرد هدف عربي. فقد اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ على عقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة قبل نهاية عام ٢٠١٢، تنفيذا لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وللعديد من قرارات الجمعية العامة، ويجب أن ينعقد ذلك المؤتمر.

١١ - السيد فان دير كواست (هولندا): قال إن حكومة بلده، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تؤيد الجهود المبذولة من أجل تجاوز الخلافات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، وتولي قدرا متساويا من الأهمية لجميع ركائز المعاهدة الثلاث. وأضاف أن وتيرة التقدم الحالية نحو ركيزة نزع السلاح متأخرة جدا عنها في الركيزتين الأخيرتين. وأردف قائلا إن المناقشة المتعلقة بالأثر

الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المعنية بترع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٦ ما زالت بالغة الأهمية تماما، ولا سيما في ضوء استمرار تحديث الأسلحة النووية وتسارعه. وواصل حديثه قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ تدابير لتخفيض ترساناتها النووية وإزالتها ويجب عليها أن تجري مفاوضات بحسن نية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٧ - وأوضح أن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على تقديم ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتدعو إلى التفاوض على صك دولي ملزم في هذا الصدد. وأضاف أنها تعلق أيضا أهمية على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتلفت الانتباه إلى إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومضى قائلا إن حكومة بلده تؤكد من جديد دعمها الثابت لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأردف قائلا إنه يتعين بذل جهود دبلوماسية لضمان القيام في أقرب وقت ممكن بعقد المؤتمر المتأخر لإنشاء تلك المنطقة، على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية في ما بين دول المنطقة المعنية، وبدعم والتزام كاملين من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٨ - وأكد من جديد الحق السيادي للدول في تطوير صناعاتها النووية للأغراض السلمية، وفقا للمواد الأولى إلى الرابعة من المعاهدة. واختتم حديثه قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الفنية المعنية بتوجيه جهود التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٤ - وأضاف أن حكومة بلده تؤيد إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وحث على عقد مؤتمر إنشاء تلك المنطقة.

١٥ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التزام حكومة بلده بضمان الأمن العالمي يبينه انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ٢٠٠٠، وإبرامها لاتفاق ضمانات شاملة عام ٢٠٠٣ ولبروتوكول إضافي عام ٢٠١٠. وأضاف أنها اعتمدت في عام ٢٠٠٨ سياسة مدققة بشأن تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية، وأقرت مبادئ هامة تقوم على الشفافية الكاملة، والتزمت بأعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المبادئ الأساسية التي تحكم جميع الأنشطة والبرامج النووية. واسترسل قائلاً إنها تدعم تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وقد بدأت في بناء مفاعليها الأولين للطاقة النووية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. وأردف قائلاً إنها تعتقد أنه ينبغي مواصلة تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وولايتها في هذا الصدد، حيث أن الوكالة تقوم بدور حاسم في مساعدة البلدان على تطوير الطاقة النووية على نحو يتسم بالسلامة والأمن، كما أن نظامها للضمانات يكفل الطبيعة السلمية للأنشطة النووية.

١٦ - وقال إنه ينبغي بذل جهود كبيرة لكفالة التنفيذ التام للمعاهدة وتحقيق عالميتها. وواصل حديثه قائلاً إنه يتعين، من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها نظام عدم الانتشار - بما في ذلك عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح، ووجود دول خارج المعاهدة، والمسائل المتعلقة بعدم الامتثال، واستمرار تهديدات الانتشار النووي، والتحديات

الإنساني للأسلحة النووية تؤكد الضرورة الملحة لمعالجة هذه الحالة. وواصل حديثه قائلاً إن الحالة في أوكرانيا تدعو إلى القلق، فقد أسفر الإحلال بمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) لعام ١٩٩٤ عن تغيير في تصور الخطر في العديد من العواصم. واستدرك قائلاً إنه ينبغي ألا يستخدم المناخ السياسي الحالي ذريعة للتغافل عن الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية؛ وإن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها هو إزالتها بالكامل. ويتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضاعف جهودها في مجال نزع السلاح.

١٢ - واسترسل قائلاً إن انتشار الأسلحة النووية من أخطر التهديدات للأمن والسلام الدوليين. وأعرب عن قلق حكومة بلده العميق إزاء الحالة بالنسبة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتحديات المتبقية المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، والقضايا العالقة في ما يتصل بالجمهورية العربية السورية. ومضى قائلاً إنه يجب معالجة جميع هذه المسائل بطريقة حازمة. وأوضح أن حكومة بلده تعطي الأولوية لتعزيز نظام الضمانات الدولية؛ وأردف قائلاً إن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكوله الإضافي يجب أن يكونا المعيار الدولي للتحقق. ودعا الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولا إضافيا إلى أن تفعل ذلك دون تأخير.

١٣ - وواصل حديثه قائلاً إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على منع الإرهاب النووي، وتعزيز الأمن النووي. فقد استضافت في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤ مؤتمر قمة الأمن النووي الذي التزم فيه المشاركون بخفض كمية المواد النووية الأكثر حساسية، وتعزيز أمن المواد المتبقية، وتحسين التعاون الدولي في هذا الميدان.

٢٠ - وأردف قائلاً إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالغ الأهمية، حيث أن تلك المعاهدة أداة هامة لبناء الثقة المتبادلة، مما يساعد بدوره في الحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلاً إن حكومة بلده تدين التجارب النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعا إلى الرد السريع وبذل الجهود الدبلوماسية من أجل دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ.

٢١ - السيد أكيسون (السويد): قال إن حكومة بلده لم تأسف أبداً على قرارها بالتخلي عن برنامج البحث والتطوير النووي الذي أجرته في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لكي تكون أكثر أمناً، وتخدم كذلك الأمن الدولي على نحو أفضل. وأضاف أن الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تشكل أساساً سليماً ومتيناً للجهود الرامية إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن ينفذ جميع الدول، باتخاذ إجراءات ملموسة، الالتزامات المتعلقة بالركائز الثلاث جميعها. وأردف قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يواصل بناء إطار متزايد المتانة من المعاهدات والمؤسسات والالتزامات التي يعزز ويكمل بعضها البعض، باعتماد نهج اللبنة، على النحو المبين في ورقة العمل "لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.23).

٢٢ - واسترسل قائلاً إن الدول الحائزة للأسلحة النووية في حاجة إلى إجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة في ترساناتها النووية، الاستراتيجية منها وغير الاستراتيجية، وما نشر منها وما لم ينشر، من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة والاتفاقات الأخرى. ومضى قائلاً إن حكومة بلده تشعر بقلق خاص إزاء استمرار وجود أسلحة نووية دون

الحيطة بالانسحاب من المعاهدة - اعتماد تدابير لتعزيز المعاهدة. ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تظل خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ مركز التنسيق في تعزيز إطار عدم الانتشار.

١٧ - وأشار إلى أن لكل دولة طرف في المعاهدة الحق في تطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية، ولكن هذا الحق تأتي معه التزامات؛ فالثقة المتبادلة والثقة في الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية هي لبنات أساسية في نظام عدم الانتشار. وأضاف أنه يجب على الدول أن تلتزم باتفاقات الضمانات الشاملة وأن تتعاون بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة جميع الشواغل والالتزامات الدولية. وأردف قائلاً إن من شأن تنفيذ البروتوكول الإضافي أن ييسر دعم المجتمع الدولي وثقته الكاملين، وهو أداة هامة للحفاظ على مصداقية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - واسترسل قائلاً إن تنفيذ التدابير التي تم الاتفاق عليها في مجال نزع السلاح من شأنه أن يعزز جهود عدم الانتشار، وإطار عدم الانتشار عموماً. وأضاف أن الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو عدم التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة. وأشار في هذا الصدد، إلى أن حكومة بلده تؤيد المناقشة الجارية المتعلقة بالأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية، بهدف التشجيع على تنفيذ المعاهدة.

١٩ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده تحث على عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل دون مزيد من التأخير، حيث أن التقدم المحرز في ذلك الاتجاه من شأنه أن يبرهن على فعالية المعاهدة في تحقيق أهدافها.

لتعزيز الأمن النووي وتشجيع عدم الانتشار النووي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا. وهي تساهم أيضا في الأمن النووي بنقل المواد الانشطارية للتخلص منها بشكل آمن.

٢٦ - وأوضح أن استخدام الأسلحة النووية من شأنه أن يترك آثاراً كارثية دائمة على الإنسان والحيوان والنبات في جميع أنحاء العالم، وأنه ما دام يجري تداولها وما دامت تمتد إلى بلدان وإلى جهات فاعلة جديدة، يظل خطر استخدامها المحتمل قائماً. وأردف قائلاً إن الحل بديهي وهو: عالم خال من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن سبل المضي قدماً في هذا الصدد ستكون شاقة وبدون طرق مختصرة. واختتم حديثه قائلاً إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرك أن الأمن الوطني والإقليمي والدولي سيكون أفضل بدون الأسلحة النووية؛ كما يتعين على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمساعدتها على تحقيق هذا الهدف؛ وأنه يتعين على جميع الدول تعزيز التزاماتها بعدم الانتشار.

٢٧ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن حكومة بلده ما زالت تعتقد أنه على الرغم من النكسات والتحديات، فإن نظام عدم الانتشار لا يزال يتسم بأهمية محورية في الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية، ويشكل ركيزة أساسية من ركائز نزع السلاح العام الكامل. وأضاف أن من الضروري المحافظة على سلامة المعاهدة وتعزيز ركائزها الثلاث.

٢٨ - وأردف قائلاً إن من الواضح أن السعي إلى بلوغ أهداف نزع السلاح الواردة في المعاهدة لم يكن على درجة كافية من الاستعجال، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء داخل إطار المعاهدة أو خارجه. وبالفعل، وعلى الرغم من بعض الجهود الرامية إلى خفض

إستراتيجية في المنطقة، وهي تحت جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات للحد من ذلك التهديد. وواصل حديثه قائلاً إن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لكي تكون فعالة، يجب أن تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما يجب أن تعالج الجوانب الإنسانية والجوانب المتصلة بالأمن.

٢٣ - وقال إن معاهدة حظر التجارب النووية بالغة الأهمية بالنسبة لتطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية؛ وأشار إلى أن حكومة بلده استضافت مؤخرًا اجتماعاً لفريق الشخصيات البارزة ركز على النهج الجديدة والابتكارية لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وأضاف أنها تواصل تقديم الدعم التقني لنظام التحقق الخاص بمعاهدة حظر التجارب النووية، بوسائل منها مواصلة تطوير نظام للغازات للمساعدة على كشف التفجيرات النووية تحت الأرض. وأوضح أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي طال انتظارها، هي لبنة أساسية أخرى؛ وأن من دواعي سرور حكومة بلده أن فريق الخبراء الحكوميين بدأ مؤخراً عمله في ذلك السياق في جنيف.

٢٤ - وأردف قائلاً إن حكومة بلده، بصفتها عضواً نشطاً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تسعى جاهدة إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية، وإلى دعم الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ومضى قائلاً إنها قدمت مؤخراً تبرعاً إلى الوكالة لتعزيز جهود الرصد والتحقق في جمهورية إيران الإسلامية دعماً لخطة العمل المشتركة، وساهمت أيضاً في مبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٥ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده تساهم منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي في عدد من الجهود المشتركة

الأطراف في المعاهدة على وجه الخصوص، التقيد بمبادئ الشفافية وعدم التمييز في تنفيذ المعاهدة، دون انتقائية أو تمييز.

٣٢ - وأردف قائلا إنه ينبغي تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة. ومضى قائلا إنه يتعين عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، من أجل تعزيز السلم الإقليمي والعالمي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بين جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط.

٣٣ - وحث على دعم القرار الذي سيقوم وفد بلده مرة أخرى بعرضه على الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ في ما يتعلق بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، حيث أن ذلك القرار يؤكد على التزام الدول القانوني بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. واختتم حديثه قائلا إن من المؤسف أن بالرغم من أن القرار لا يزال يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، ما زال هناك بعض الدول الأطراف في المعاهدة التي تمتنع عن التصويت أو تصوت ضد القرار، مما يثير تساؤلات حول موقفها في ما يتصل بالمادة السادسة من المعاهدة.

٣٤ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن من غير المقبول ألا توجد ضوابط على الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي تسعى إلى تعزيز أمنها الوطني بتهديد بقاء البشرية، في حين تجري مراقبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لمنعها من حيازة الأسلحة النووية. وأضاف أن بالرغم من الانخفاض في عدد الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن نوعية الترسانات المتبقية، ودقتها وقدرتها التدميرية المحتملة قد ازدادت حيث أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد

أعداد الأسلحة النووية، فإن نزع السلاح سجل في الواقع انخفاضاً في النسق. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضاعف جهودها. ومضى قائلا إن حكومة بلده تؤيد منذ أمد بعيد إشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر في الخطاب الداعي إلى نزع السلاح. وهي تؤيد أيضاً النهج الإنساني إزاء نزع السلاح النووي.

٢٩ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تدعو جميع الدول الأطراف إلى ضمان تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة وغير تمييزية؛ وواصل حديثه قائلا إنه إذا كان المجتمع الدولي يريد الحد من انتشار الأسلحة النووية، فإنه يتعين عليه أيضاً أن يقبل بالحاجة إلى نزع السلاح النووي. وأردف قائلا إن ضمانات الأمن السلبية تشكل خطوة هامة قابلة للتحقيق تجاه كل من المهدفين.

٣٠ - وأضاف أنه يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل عملها الجدير بالثناء من أجل تحقيق كامل إمكانات استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية لصالح الجميع. ومضى قائلا إن الوكالة تقوم بدور رئيسي في نظام الضمانات وعمليات التحقق النووية، وينبغي أن يتاح لها الوقت والمجال للاضطلاع بتلك الأنشطة بشكل مستقل ضمن إطار ولايتها.

٣١ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يعيد تأكيد حق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية، وإنتاجها، واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، وحق المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والتكنولوجيا للأغراض السلمية، طبقاً لاتفاقات الضمانات المعنية. وأوضح في هذا الصدد أن ماليزيا لا تزال تشعر بالقلق من أن بعض الدول الخارجة عن المعاهدة تتمتع بتلك الحقوق. وواصل حديثه قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي، وعلى الدول

بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلا إن لتلك المؤتمرات قيمتها في وضع الأمن البشري في محور النقاش، مقابل الجوانب العسكرية والاستراتيجية، التي يجري إخفاؤها بعناية عن العموم.

٣٧ - السيد بيونتينو (ألمانيا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تسهم بشكل كبير في جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية على أن تفعل ذلك. وأعرب في هذا السياق، عن أسف حكومة بلده لأن حكومة الاتحاد الروسي تخلفت في الآونة الأخيرة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه أوكرانيا وفقا لمذكرة بودابست، التي كانت مفيدة في تمهيد الطريق أمام أوكرانيا وغيرها من الدول المستقلة حديثا إلى التخلي عن الترسنات النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي. وأوضح أن المعاهدة تيسر التعاون السلمي في المسائل النووية على أساس يومي، عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المقام الأول. ومضى قائلا إنه ينبغي أن تصبح ضمانات الأمن السلبية جزءا من نظام معاهدات ملزم، فيزيد بالتالي إسهامها في تحسين البيئة الأمنية لأغلبية البلدان.

٣٨ - واسترسل قائلا إن تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ يسير ببطء شديد. وأردف قائلا إنه لا بد من إحراز المزيد من التقدم لتحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده ملتزمة التزاما قويا بواجباتها كعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي في الوقت نفسه عاقدة العزم على المساعدة في تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن جولة

استمرت في تحديثها. وأردف قائلا إن التركيز المختل على التخفيض مقابل التحديث يقوض جهود المجتمع الدولي الجماعية الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. واسترسل قائلا إنه ينبغي احترام التوازن بين الركائز المترابطة الثلاث للمعاهدة في جميع الأوقات. ومضى قائلا إنه لا يمكن ضمان عدم الانتشار إلا عندما تطبق نفس المعايير على جميع الدول. وأشار في هذا الصدد إلى أن وفد بلده يدعو جميع الدول الأطراف التي ليست لها اتفاقات ضمانات شاملة إلى إبرام اتفاقات من ذلك القبيل دون مزيد من التأخير. وأردف قائلا إنه يجب على الدول الحائزة للتكنولوجيا النووية أن تكفل أن يكون تعاونها في هذا الصدد توجهه المعايير الواردة في المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تشكل التزاما على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وليس خيارا بالنسبة للبعض منها.

٣٥ - واسترسل قائلا إن ناميبيا، بوصفها عضوا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بوصف ذلك كتدبير هام في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأشار في هذا الصدد إلى أن وفد بلده يدعو إلى البدء فورا في إجراء مفاوضات بشأن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. ومضى قائلا إنه لا يمكن تحقيق أهداف المعاهدة بتنفيذ أحكامها بصورة انتقائية، كما لا يمكن تحقيق عالميتها في خضم الانتشار ذي الطابع الإقليمي.

٣٦ - وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده تؤيد الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن الأسلحة النووية، تمشيا مع فتوى عام ١٩٩٦ الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وإلى وصم حيازة تلك الأسلحة ووجودها، بطرق منها عقد المؤتمرات

يمكن تحسين فعالية البروتوكول وكفاءته. وأشار إلى العرض المقدم من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بتوفير المشورة للدول، بناء على طلبها، عند تنفيذها للبروتوكول الإضافي. ومضى قائلا إن حكومة بلده تسهم بنشاط في الأمن النووي وقد انضمت إلى جميع الصكوك المعنية الرامية إلى المساعدة على منع الإرهاب النووي والحد من المخاطر النووية. وهي على استعداد لمواصلة التعاون الدولي مع جميع الشركاء المعنيين في ما يتعلق بسياسات مراقبة الصادرات من أجل سد جميع الثغرات المتبقية التي تسمح للشبكات غير القانونية بالاتجار بالمواد الحساسة في ما يتعلق بالانتشار. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده تأمل أن يتسنى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٤٣ - السيدة تان (سنغافورة): قالت إن الشعور بالقلق، في السنوات الأخيرة، إزاء عدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن التصورات المتباينة بشكل أساسي في ما يتعلق بكفائتها، وإنصافها، والغرض منها أدى إلى أزمة تتعلق بشرعيتها وأهميتها. وأضافت أن الهوة التي تفصل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ازدادت اتساعا إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي من جهة، والتركيز المفرط على الانتشار النووي من جهة أخرى. وأشارت إلى أن إسرائيل وباكستان والهند لا تزال خارج نطاق المعاهدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحبت من المعاهدة وحافظت على برنامج نووي لا يخضع لنظام الضمانات الدولي.

٤٤ - وأردفت قائلة إن سنغافورة تؤيد بقوة أهداف المعاهدة وركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، مما يمثل توازنا دقيقا بين المصالح. وأشارت إلى أن عدم إحراز تقدم في إحدى الركائز يكون له أثر ضار على الآخرين.

جديدة من الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وينبغي أن تتناول كذلك الأسلحة النووية دون الاستراتيجية.

٣٩ - وأردف قائلا إنه تمشيا مع خطة عمل عام ٢٠١٠، يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية زيادة الشفافية في ما يتعلق بترساناتها. وأضاف أنه يتعين أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وأعرب، في هذا الصدد، عن أسف وفد بلده للسياسة النووية العدوانية التي تنتهجها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك شبح التفجير الرابع لجهاز نووي.

٤٠ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تبدأ في المستقبل القريب مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأشار إلى أنه مع دخول مؤتمر نزع السلاح عامه الثامن عشر على التوالي من الجمود، فإن القلق يساور ألمانيا بشأن وظيفة المؤتمر باعتباره الهيئة الدائمة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بالتفاوض على معاهدات نزع السلاح. وأضاف أن قدرة المؤتمر على معالجة احتياجات المجتمع الدولي الأمنية تحوم حولها شكوك كبيرة.

٤١ - وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده تشارك بنشاط في إيجاد حل دبلوماسي لأزمات الانتشار الراهنة، التي يمكن أن تعرض سلامة المعاهدة للخطر. وهي ترحب بالزخم الإيجابي في المفاوضات مع جمهورية إيران الإسلامية وتأمل أن يتسنى إيجاد حل دائم لهذه الحالة.

٤٢ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تثنى على العمل القيم للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها، ملاحظا أن ألمانيا هي ثالث أكبر مساهم في ميزانية الوكالة وهي تشغل برنامج دعم الوكالة منذ أكثر من ٣٥ عاما. وأضاف أنها تدعو الدول التي لم تعتمد بعد البروتوكول الإضافي للوكالة أن تفعل ذلك. ولاحظ في هذا الصدد أنه ما زال

المدرجة في المرفق ٢، على توقيع المعاهدة والتصديق عليها. وأضافت أن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح قد توقفت لفترة طويلة للغاية وأنه يجب إحراز تقدم في هذا الصدد.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن سنغافورة تؤيد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإلزام طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) التي تقوم بدور حاسم في استمرار السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. وواصلت حديثها قائلة إن حكومة بلدها تشجع جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على توقيع بروتوكول تلك المعاهدة دون تحفظات، في أقرب وقت ممكن. وهي تحت أيضا جميع الأطراف المعنية على أن تعمل معا من أجل التعجيل بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن قبل جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٤٧ - وأردفت قائلة إنه ينبغي تعزيز عدم الانتشار النووي على عدة جبهات، حيث أن خطر انتشار التكنولوجيا والمواد النووية والأصناف المزروعة الاستخدام للأغراض العسكرية لا يزال شاغلا رئيسيا. ومضت قائلة إنه ينبغي تعزيز تدابير الأمن النووي، التي تشمل المواد والمرافق النووية المدنية وغير المدنية على حد سواء، على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. واسترسلت قائلة إنه يتعين على الدول أن تنضم إلى الصكوك القانونية الدولية الأساسية من قبيل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر عام ٢٠٠٥، وأن تنفذها بالكامل؛ وأشارت إلى أن سنغافورة ستضم قريبا إلى تلك الصكوك. وأضافت أنه يتعين على الدول الأطراف في المعاهدة التي لم توقع بعد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن

وواصلت حديثها قائلة إن الركيزة الأولى، وهي نزع السلاح النووي، تظل أحد التطورات على المدى الطويل، لأن ذلك يقتضي رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية للردع النووي كجزء من سياساتها الأمنية الوطنية طويلة الأجل. ومع ذلك، فحتى الخطوات الصغيرة في ذلك الاتجاه تكون ذات أهمية. ومضت قائلة إن بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بأكثر من ذلك بكثير من أجل طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حول التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وواصلت حديثها قائلة إنه تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي اللتين لديهما حوالي ٩٥ في المائة من جميع الأسلحة النووية، مسؤولية خاصة في أداء دور القدوة. وأضافت في هذا الصدد أن وفد بلدها يرحب بالدعوة التي وجهها رئيس الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ لخفض الترسانات النووية للدولتين بأكثر، بمقدار الثلث، من المستوى الذي تم الاتفاق عليها في المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، (معاهدة ستارت الجديدة). وأردفت قائلة إنه يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إدخال تحسينات نوعية على الأسلحة النووية. ويتعين على الدول الأطراف في المعاهدة أن تجد سبيلا إلى إشراك الدول غير الأطراف والتي لها قدرات في مجال الأسلحة النووية في مناقشات نزع السلاح؛ فاستبعادها يقوض بصورة أساسية الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

٤٥ - ومضت قائلة إن بدء نفاذ المعاهدة، وهي أداة رئيسية للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وبناء الثقة المتبادلة، قد تأخر كثيرا. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالتصديق على المعاهدة من جانب غينيا - بيساو، والعراق والنرويج، وهو يحث جميع الدول، ولا سيما البلدان المتبقية

بالأمانة والإرادة السياسية القوية من قبل الجهات الفاعلة المعنية، التوصل إلى اتفاق دائم وشامل.

٥٠ - واسترسلت قائلة إن تعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية يمكن أن يساعد في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. وأضافت أن سنغافورة تؤيد حق الدول ذات السيادة في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة. بيد أن ذلك الحق تأتي معه المسؤولية عن استخدام تلك التكنولوجيا على نحو يتسم بالسلامة والأمن. ومضت قائلة إنه يتعين على المجتمع الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة خاصة، المساعدة في التدريب وبناء القدرات من أجل مساعدة الدول على إقامة الهياكل الأساسية التنظيمية والقانونية اللازمة لتشجيع أعلى معايير السلامة والأمان النوويين وتعزيز تأهبها لحالات الطوارئ وقدراتها على الاستجابة.

٥١ - وواصلت حديثها قائلة إن المعاهدة تواجه تحديات وجودية خطيرة ويجب أن تتطور لمواكبة الواقع الراهن. وأردفت قائلة إن التطورات الحاصلة خارج نطاق المعاهدة، ولا سيما التي تتعلق بالأطراف من غير الدول، يجب أن تؤخذ في الحسبان، حيث أنها تؤثر على مصداقية النظام بكامله وعلى مدى أهميته. واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين على الدول الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها بالمعاهدة باتخاذ إجراءات محددة واقتراح خطوات عملية وواقعية من أجل التقدم في تحقيق أهدافها الأساسية.

٥٢ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ تتطلب نهجا شاملا يأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث التي يعزز بعضها بعضا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن خطة العمل المتعلقة بترع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر

تفعل ذلك. وذكرت أن سنغافورة انضمت إلى بروتوكول إضافي عام ٢٠٠٥.

٤٨ - وواصلت حديثها قائلة إنه يتعين على الدول الأطراف أن تعمل من أجل إيجاد نظام دولي أشد صرامة لمراقبة الصادرات يحمي من الاتجار غير المشروع دون إعاقة التجارة المشروعة. وأوضحت أن حكومة بلدها تأخذ التزاماتها المتعلقة بمكافحة الانتشار، مأخذ الجد، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته، نظرا لأن سنغافورة مركزا رئيسيا للشحن العابر، على أنه يتعين على جميع أجزاء سلسلة الإمدادات، وليس فقط على بعض الولايات القضائية أو الموانئ، أن تشدد نظمها المعنية بمراقبة الصادرات. وأشارت إلى أن لسنغافورة نظاما صارما لمراقبة الصادرات، وإلى أنها تمثل بالكامل لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأضافت أن سنغافورة تشارك في المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك مبادرة أمن الحاويات التابعة لهيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمبادرات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار.

٤٩ - وواصلت حديثها قائلة إن سنغافورة تحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المعاهدة والامتنال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، وعلى التعاون فورا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات الشاملة. وأعربت عن تفاؤل وفد بلدها إزاء التقدم المحرز مؤخرا بين جمهورية إيران الإسلامية والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وألمانيا، ومع الوكالة، لمعالجة شواغل المجتمع الدولي المتعلقة بطبيعة البرنامج النووي الإيراني. وأضافت أن حكومة بلدها تعتقد أن من الممكن،

واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، كما تؤكد ذلك المادة الرابعة من المعاهدة. واستدرك قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلامة والأمن النوويين. وأضاف أنه يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بدور رئيسي في تيسير التنفيذ الفعال لمعايير الضمانات. وأشار إلى أنه يجب تعزيز تبادل المعارف والتعاون مع البلدان النامية في مجال استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض العلمية والإنسانية والإنمائية من أجل ضمان أن تفيد التكنولوجيا الجميع على نحو منصف.

٥٦ - وواصل حديثه قائلا إن وفد بلده يؤكد إيمانه بتعددية الأطراف وبإيجاد الحلول المتفق عليها للمشاكل العالمية في إطار تعددية الأطراف. وهو يدعو إلى تنفيذ حظر فوري وغير مشروط وغير دائم على تجارب الأسلحة النووية وإلى إغلاق جميع مواقع اختبار الأسلحة النووية. وهو يؤيد أيضا التبكير بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم حديثه قائلا إن الدعم القوي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي أعرب عنه خلال اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي، هو خطوة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وينبغي أن يحظى بالمتابعة الفورية.

٥٧ - رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي): قال إن بقدر ما تتأخر الدول الأطراف في تحقيق أهداف المعاهدة، بقدر ما يزداد خطر حدوث مأساة كارثية تنطوي على استخدام الأسلحة النووية. وأضاف أنه إذا استمر تنفيذ الالتزام بإزالة الأسلحة النووية بهذه الوتيرة البطيئة، فإن الثقة في جدوى نظام عدم الانتشار ستضعف، وسيزداد خطر تواصل الانتشار. وأردف قائلا إن الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية تعرب عن رغبتها الشديدة في الحد من الانتشار، ولكن التزامها بالتجرد من الأسلحة النووية يقتصر

استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ قد جددت الأمل في نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي؛ وأن تنفيذها حاسم لتعزيز الثقة بين الأمم. وأردف قائلا إن نفس روح الأمل مطلوبة لإحراز تقدم في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ وما بعده.

٥٣ - وأشار إلى أن نيبال ما انفكت تدعو إلى نزع السلاح العام الكامل وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية، والإشعاعية، بطريقة محددة زمنيا. ومضى قائلا إن تلك الأسلحة لا توفر، في عالم مترابط ومتداخل لم يعد تعريف الأمن فيه يقتصر على المفهوم التقليدي للأمن العسكري، ضمنا فعالا للأمن. وأردف قائلا إن نيبال تعارض بشدة أيضا تسليح الفضاء الخارجي. وواصل حديثه قائلا إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق يمكن أن يشكل لبنات نحو نزع السلاح الكامل على الصعيد العالمي. وأضاف أن التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط من شأنه أن يمثل خطوة هامة نحو عدم الانتشار. واستدرك قائلا إنه ينبغي ألا تعتبر تلك المبادرات بديلا لترع السلاح النووي وللفضاء التام على الأسلحة النووية. وأوضح أن الوفاء بتلك الالتزامات يظل حاسما، كما في أي وقت مضى.

٥٤ - وأردف قائلا إن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية هي إزالتها بالكامل. واسترسل قائلا إنه ينبغي، إلى حين تحقيق ذلك الهدف، أن تكفل الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية امتثالها لأحكام ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها بعدم استخدام الأسلحة النووية.

٥٥ - ومضى قائلا إن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها

الدول الحائزة للأسلحة النووية تنفق أكثر من ١٠٠ بليون دولار في السنة من أجل الحفاظ على ترساناتها النووية، في حين توجد حاجة ماسة إلى تلك الموارد لكي تنفق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لتلبية حاجات أشد الناس فقرا في العالم.

٦١ - وأعرب عن أمل وفد الكرسي الرسولي في أن تبدأ الأعمال التحضيرية في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام اتفاق شامل يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية. وأوضح أن تلك الجهود لن تعرقل الخطوات المتوخاة بالفعل، مثل المزيد من التخفيضات في ترسانات الأسلحة، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واحتتم حديثه قائلا في هذا الصدد إن من الأهمية بمكان أن يعقد في الأخير المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى من أجل عملية السلام والأمن في المنطقة، ومن أجل مصداقية المعاهدة.

٦٢ - السيد اندوهورا (أوغندا): قال إن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل، أكثر من أي وقت مضى، تهديدا خطيرا للسلام والأمن. وأردف قائلا إن جميع الجهود الرامية إلى بناء عالم أفضل وأكثر أمانا ينبغي أن تستلهم من رؤية مشتركة والتزام مشترك بالعدالة والإنصاف والسلام، وينبغي أن تركز على تشجيع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والحد من التزاعات وتعميق التفاهم والاحترام المتبادل.

٦٣ - واسترسل قائلا إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وأضاف في هذا الصدد أن هناك حاجة إلى أن تجدد الدول التزامها بالوفاء بواجباتها في إطار جميع ركائز المعاهدة الثلاث ولا سيما ما ورد منها في خطة العمل التي

إلى نفس الاستعجال، وهي تواصل تأكيد أن تلك الأسلحة لازمة لأمنها.

٥٨ - وواصل حديثه قائلا إن المذهب العسكري للردع النووي عقبة رئيسية أمام إحراز تقدم ذي مغزى في مجال نزع السلاح النووي، ويجري استخدامه لتبرير تحديث المخزونات القائمة من الأسلحة النووية. ومضى قائلا إن المؤتمرات المعنية بالأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية قد بينت الأضرار التي ستصيب الإنسانية في حالة الاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة النووية. ولاحظ أن مسار العمل المنطقي هو إحراز تقدم عاجل وسريع نحو فرض حظر قانوني عالمي على الأسلحة النووية يصاحب الحظر العالمي على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

٥٩ - واستدرك قائلا إنه لا يمكن تحقيق هذا الحظر إلا بعملية سياسية. وأشار إلى أن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ المعني بترع السلاح النووي كان محاولة لتوفير ذلك الزخم السياسي. وقال إن وفد الكرسي الرسولي يشجع الدول الكبرى على اتخاذ إجراءات أكثر أهمية وصرامة للقضاء على آفة الأسلحة النووية، التي يمكن أن تحقق بشكل عشوائي المقاتلين وغير المقاتلين، في أوقات الحرب والسلام على حد سواء. ومضى قائلا إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على وضع صك ملزم قانونا يحظر حيازة الأسلحة النووية. واسترسل قائلا إنه ينبغي عدم محاولة تحقيق حظر من ذلك القبيل بدون مشاركة الدول النووية الرئيسية، أو العمل خارج إطار الآليات والمؤسسات القائمة.

٦٠ - وأردف قائلا إن الكرسي الرسولي يجدد دعوته إلى إزالة الأسلحة النووية من أجل تخليص العالم من شبح الدمار الشامل. وواصل حديثه قائلا إن من غير المقبول أن تظل

٦٥ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قادرة على تسخير التكنولوجيا النووية في مجموعة واسعة من الاستخدامات السلمية. واسترسل قائلاً إن طلبات مجموعة سريعة النمو من السكان ستفوق في نهاية المطاف حجم مصادر الطاقة المتاحة، المتجددة وغير المتجددة. ومضى قائلاً إن إدراج الطاقة النووية في تلك التركيبة لا يساعد على تلبية ذلك الطلب فحسب، بل يسرّع أيضاً التصنيع ويخفف من الاحترار العالمي ومن آثار تغير المناخ. وأردف قائلاً إن كل جانب من جوانب التنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والتعليم، والزراعة، والصناعة، والهيكل الأساسية، يتوقف على إمكانية الحصول بشكل موثوق على الطاقة. وأشار في هذا الصدد، إلى أن إنتاج الطاقة في أوغندا، كما في معظم أنحاء أفريقيا، لا يزال منخفضاً جداً ولا يلي الطلبات. وأضاف أن حكومة بلده، تمشياً مع لوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنشأت مجلساً للطاقة الذرية للقيام بدور الهيئة التنظيمية الوطنية.

٦٦ - وواصل حديثه قائلاً إن من المفيد لبقاء البشرية ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق. وأوضح أن آثار انفجار سلاح نووي، سواء كان ذلك ناجماً عن حادث أو عن خطأ في التقدير أو التصميم، ستكون خطيرة ومأساوية. ومضى قائلاً إن لجميع الدول مسؤولية مشتركة عن منع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها، وعن تحقيق عالمية المعاهدة وبلوغ أهدافها، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ولذلك فإن كفالة الامتثال التام لجميع الالتزامات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ومعالجة جميع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، لمسؤولية جماعية على عاتق المجتمع الدولي.

اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وأعرب عن بالغ القلق الذي يساور وفد بلده إزاء استمرار عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، مما قد يقوض هدف المعاهدة والغرض منها. ومضى قائلاً إن مجرد حيازة الأسلحة النووية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. وأضاف أن أي استخدام أو تهديد باستخدام الأسلحة النووية يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، وفي انتظار أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع، في جميع الظروف، عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومضى قائلاً إن من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجميع الدول الأطراف الحق في الحصول على ضمانات أمنية ضد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها.

٦٤ - وواصل حديثه قائلاً إن وفد بلده يشدد على ضرورة تقييد الدول بمبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية في ما يتعلق بترع السلاح النووي. وأردف قائلاً إنه ما دام بعض الدول يمتلك أسلحة نووية، ستتطلع دول أخرى أيضاً إلى الحصول عليها كإجراء رادع، مما يؤدي إلى حدوث سباق تسلح من شأنه أن يزيد من إمكانية تواصل الانتشار. وأشار إلى أن أوغندا من الدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية، وهي تؤيد بالكامل حظر جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات، للأغراض العسكرية أو المدنية. ومضى قائلاً إن من شأن هذا الحظر أن يحول دون تطوير الأسلحة النووية، ويسهم في نزع السلاح النووي ويمنع إلحاق المزيد من الضرر بالبيئة. وأضاف أنه يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على سبيل الاستعجال؛ وحث الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك.

٢٠١٢؛ وأضاف أنها تحت جميع الدول، وبخاصة دول المرفق ٢ الأخرى، على القيام بذلك دون تأخير. وأردف قائلاً إن حكومة بلده ستواصل أداء دورها في الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة حظر التجارب النووية، وستستضيف، بالتعاون مع اللجنة التحضيرية للمعاهدة، مؤتمراً في نهاية أيار/مايو ٢٠١٤ للترويج للمعاهدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧٠ - ومضى قائلاً إن من المهم أن تدعم الدول الحائزة للأسلحة النووية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ وأشار إلى أن بلده تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن. واسترسل قائلاً إن بلده ما زال يشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وإزاء عدم الدعوة إلى عقد المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ في هذا الصدد. وواصل حديثه قائلاً إن إندونيسيا اقترحت، بوصفها رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، ومنغوليا، ووفقاً للمادة ١٠٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، عقد اجتماع للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، والدول التي أعلنت مركزها كدول خالية من الأسلحة النووية في إطار مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

٧١ - وحث على المتابعة الفورية للدعم المعرب عنه على نطاق واسع في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي لوضع اتفاقية شاملة معني بالأسلحة النووية. وأضاف أن مواصلة النقاش حول الأثر الإنساني

٦٧ - السيد المبارك (الكويت): قال إن بلده سيواصل دعم الجهود الرامية إلى القيام، قبل نهاية عام ٢٠١٤، بعقد المؤتمر المؤجل المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأعرب عن أسفه لأنه لم يوضع حتى الآن جدول أعمال ولم يحدد تاريخ للمؤتمر. وأضاف أن المحاولات الرامية إلى استحداث أية اختصاصات أخرى للمؤتمر غير قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل عام ٢٠١٠ لن تؤدي إلى نجاحه. وأردف قائلاً إنه يتعين إجراء أي اجتماعات تتعلق بالمؤتمر وأي اجتماعات تحضيرية أخرى تحت رعاية الأمم المتحدة. ومضى قائلاً إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي أساسيان بالنسبة لنظام عدم الانتشار. واسترسل قائلاً إن رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة أو إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزال يوفر أساساً منطقياً لبلدان أخرى لاقتناء وحيازة أسلحة نووية.

٦٨ - وواصل حديثه قائلاً إن بلده يؤكد من جديد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ويثني على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان هذا الحق. وهو يرحب أيضاً بالاتفاق المؤقت الذي أبرمته مجموعة ٥ + ١ مع جمهورية إيران الإسلامية، وبخطة العمل المتفق عليها مع الوكالة، وأعرب عن أمله في أن تسفر هذه التطورات عن اتفاق دائم يزيل أي شكوك محيطة ببرنامج إيران النووي.

٦٩ - السيد راشميانتو (إندونيسيا): قال إن اعتماد معاهدة حظر التجارب النووية من الشروط الأساسية لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وأوضح أن إندونيسيا، بوصفها من بلدان المرفق ٢، أدت دوراً رائداً بتصديقها على معاهدة حظر التجارب النووية في عام

بمسؤوليته عن حمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة، ستشجع البلدان الأخرى على السعي إلى الحصول على قدرات في مجال الأسلحة النووية خارج نطاق الإشراف الدولي. وأردفت قائلة إنه ينبغي عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تجنب خطر سباق التسلح النووي في المنطقة. واختتمت حديثها قائلة إن من المهم أيضا أن يؤكد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ من جديد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا لمنح الدول الأطراف حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٧٤ - السيد روزيتشكا (سلوفاكيا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تشكل إطارا فريدا لا غنى عنه من أجل صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وأضاف أنه يجب الحفاظ على التوازن بين ركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً. وأردف قائلاً إن الدول الأطراف في حاجة ليس فقط إلى مشاهدة تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي، بل أيضا إلى الاطمئنان إلى عدم وجود أنشطة لا تتماشى مع المعاهدة. وأشار إلى أن أهمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تتزايد في نفس الوقت باستمرار في العديد من التطبيقات المدنية ويمكن أن يساعد في التصدي للتحديات في مجالات الطاقة، والصحة، والبحث والتطوير. واسترسل قائلاً إنه ينبغي أن ينضم جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى هذه الأخيرة بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية. ويجب أن تكون المعاهدة عالمية، في نطاقها وفي نوعيتها. وأوضح أن بلده يواصل دعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومضى قائلاً إن الإزالة الكاملة للترسانات النووية تتطلب مشاركة جوهرية بناءة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي ضرورية لتجنب العواقب الإنسانية الوخيمة لاستخدامها.

للالسلحة النووية، إلى جانب نشاط المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب، يمكن أن تؤدي دورا قويا في بناء الوعي والرصيد السياسي المؤيد لترع السلاح النووي. واختتم حديثه قائلاً إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

٧٢ - السيدة آل - ثاني (قطر): قالت إن التفاوض الذي ولّده اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي قد حد منه القلق من فشل الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأضافت أن عقودا من عدم إحراز هيئة نزع السلاح لأي تقدم ملحوظ تثير تساؤلات حول قيمة عقد دوراتها السنوية. وأردفت قائلة إن مؤتمر نزع السلاح عالق أيضا في نفس المكان منذ عام ١٩٩٦ بسبب انعدام الإرادة السياسية. والدول الحائزة للأسلحة النووية لم تترجم التزاماتها بترع السلاح إلى إجراءات على أرض الواقع.

٧٣ - واسترسلت قائلة إن المقترح بعقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى كان إحدى النتائج الهامة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، وخطوة هامة نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والذي كان شرطا لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ومضت قائلة إن المؤتمر لم يعقد بعد في الموعد المقرر بسبب رفض دولة واحدة المشاركة، وتبين من المناقشات التي جرت مؤخرا في هيئة نزع السلاح أن بعض الدول تريد الانتظار حتى مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ لجدولة تاريخ آخر. وواصلت حديثها قائلة إن الشرق الأوسط هو خير مثال على عدم فعالية المعاهدة في توفير الأمن للدول الأطراف. وأضافت أنه إذا لم يضطلع المجتمع الدولي

على أساس التنفيذ الفعال لخطة عمل عام ٢٠١٠ وأضاف أن من الأهمية بمكان، في مواجهة عدد من التحديات، إعادة التأكيد على الالتزام بالدور المستمر للمعاهدة وتكرار أن الركائز الثلاث للمعاهدة يجب أن تنفذ على نحو متوازن وشامل. وأردف قائلا إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة والخطوات العملية الـ ١٣ كما يتعين إحراز تقدم في المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واسترسل قائلا إن من الأساسي أن يبدأ نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، كما يتعين زيادة تعزيز دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومضى قائلا إن أي تأخيرات أخرى في عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من شأنه أن يشكك في مصداقية المعاهدة وفي التزام الأطراف الرئيسية بإنشاء منطقة من ذلك القبيل في منطقة محفوفة بالفعل بالتوتر. ودعا أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة الانخراط مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف الانضمام إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

٧٨ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي معالجة تحديات الانتشار النووي بطريقة شاملة. وينبغي إعطاء فرصة للدبلوماسية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كلما أمكن ذلك وحيثما أمكن، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف المعنية، بما في ذلك الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأردف قائلا إن من الأهمية بمكان تنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، بالاستناد إلى المبادئ المتفق عليها بتوافق الآراء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت عام ١٩٧٨ وقال إن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي ومؤتمرات قمة الأمن

٧٥ - وواصل حديثه قائلا إن البرنامجين النوويين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية ما زالا يثيران قلقا بالغاً. وأضاف أن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية مشجعة، وأعرب عن الأمل في أن يتحقق المزيد من التقدم من أجل معالجة هذه المسألة بنجاح. وأردف قائلا إن الانتهاك الأخير لسيادة أوكرانيا ولسلامتها الإقليمية يمثل تحديا لمبادئ نظام عدم الانتشار. وأعرب عن أسف بلده لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى قد أرحى، واستدرك قائلا إن الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت مؤخرا في غليون، سويسرا مشجعة.

٧٦ - واسترسل قائلا إن تكنولوجيا الطاقة النووية تنسم بالنضج، والكفاءة، وفعالية التكلفة والأمان المتزايد، وتوفر العديد من الفوائد للبشرية، وهي تمثل نسبة مئوية كبيرة من إنتاج الكهرباء في بلده. وأوضح أن الثقة والاطمئنان هما العنصران الرئيسيان في تطويرها. ومضى قائلا إن الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، يمكن أن يكفلا تطوير الطاقة النووية في إطار أفضل ظروف عدم الانتشار. وأردف قائلا إن هناك حاجة إلى تدعيم هذين الصكين وإلى تحقيق عالميتهما. وأشار إلى أن سلوفاكيا مرت مؤخرا باختبارات الإجهاد الأوروبية وأدجت الدروس المستفادة في خطة عملها الوطنية، وشجع البلدان الأخرى على إجراء تقييمات للمخاطر والسلامة في منشآت الطاقة النووية قيد الاشتغال وقيد الإنشاء، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٧ - السيد ترونغ (فيت نام): قال إن الدول الأطراف في المعاهدة تحتاج إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان أن يعقد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ في جو إيجابي

لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فقد ظل انتشار الأسلحة النووية يهدد السلم والأمن الدوليين بسبب استمرار سباق التسلح، وعدم توافر الإرادة السياسية لوضع حد له. وأضاف أن السنغال تؤيد القضاء التام على جميع الأنشطة النووية العسكرية وترحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٨؛ وهي تتطلع إلى تنفيذ المقترح بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بترع السلاح النووي في عام ٢٠١٨. وأردف قائلا إنه ينبغي بذل جهود من أجل تعزيز سلطة المعاهدة، عن طريق احترام الالتزامات المتعهد بها. واسترسل قائلا إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو الدول التي تقوم سياساتها الأمنية على الردع النووي، أن تعتمد نهجا توافقيا، رغم أن نزع السلاح النووي لا يزال عملية تدريجية وتصادعية، بالتوازي مع جهود منع الانتشار. ومضى قائلا إن تحقيق عالمية المعاهدة، وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، علاوة على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هي معالم رئيسية على امتداد الطريق المؤدية إلى نزع السلاح العام الكامل.

٨١ - وفي ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، قال إنه ينبغي بذل الجهود داخل إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، على أساس التوافق. وأشار إلى أن السنغال صدقت على الصكوك الرئيسية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن النووي، وهي تمثل أيضا لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأردف قائلا إنها من الأطراف الموقعة على إعلان الجزائر العاصمة لعام ٢٠٠٧ حول الأمن النووي في أفريقيا، كما رحبت بنتائج مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ المعقد في لاهاي.

٨٢ - واسترسل قائلا إن من الأساسي، من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار، تعزيز قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الرصد. ومضى قائلا إنه يتعين تحقيق عالمية البروتوكول

النووي قد حققت بعض النجاح في ما يتعلق بتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠، وكذلك التعاون بين عدد من الدول الأطراف، بما فيها بلدان نامية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل كفالة السلامة والأمن في المجال النووي، وتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٧٩ - وأشار إلى أن بلده صدّق، منذ مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، وانضم إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وإلى الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة. وهو بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأضاف أن فييت نام تقوم أيضا بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للسلامة والأمن والضمانات في المجال النووي بهدف الامتثال لآخر منشورات سلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عن الوكالة. واسترسل قائلا إن البلد حول في عام ٢٠١١ مفاعله البحثي في دالات من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب ورحل في عام ٢٠١٣ وقودا مستهلكا عالي التخصيب إلى الاتحاد الروسي ووقع مؤخرا خطاب نوايا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا من أجل تنفيذ مشروع تجريبي لتعقب مواقع المصادر المشعة في فييت نام. وأوضح أن البلد يتعاون، في تطويره لمخططات توليد الطاقة النووية، تعاوننا وثيقا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة الامتثال الكامل لمعايير الوكالة. واحتتم حديثه قائلا إن البلد أسهم أيضا في أعمال الوكالة كعضو في مجلس محافظيها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ كما تولى رئاسة هذا المجلس في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

٨٠ - السيد ديالو (السنغال): قال إن بالرغم من التقدم المحرز على المستوى الثنائي عن طريق إبرام المعاهدة الجديدة

والأمنية، وتساعد البعض من غير الأطراف في المعاهدة على تطوير الأسلحة النووية بنقل المعدات والمواد والمعارف النووية لها، وهي ترفض حتى الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح. ومضى قائلاً إن تلك الأنشطة تقوض أهداف المعاهدة وتعرض سلامتها ومصداقيتها للخطر. وواصل حديثه قائلاً إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي إرادة سياسية حقيقية لدعم المفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي باتخاذ تدابير عملية لترع السلاح النووي، بما في ذلك البدء في تفكيك ترساناتها النووية.

٨٥ - وأضاف أن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يستفيد من الزخم الذي ولّده اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ المعني بترع السلاح النووي، الذي بيّن مرة أخرى أن الإزالة التامة للأسلحة النووية لا تزال الأولوية القصوى. وأردف قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ الذي أدمجت فيه المقترحات المقدمة إلى الاجتماع من قبل رئيس بلده نيابة عن حركة عدم الانحياز، يمثل خارطة طريق مناسبة لتوجيه جميع الجهود الدولية المتعلقة بترع السلاح النووي. ودعا مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن يفي بالحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

٨٦ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي أن تقدم اللجنة توصيات قوية تتعلق بعالمية المعاهدة، التي تتسم بأهمية خاصة في المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط، حيث تشكل الأسلحة النووية للجهة الوحيدة غير الطرف في المعاهدة في المنطقة خطراً جسيماً ومستمراً على أمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وتظل العقبة الوحيدة دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها. ورغم أن خطة عمل عام ٢٠١٠ كانت خطوة إلى الأمام طال انتظارها نحو تنفيذ قرار عام

الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، الذي يتيح القيام بعمليات تفتيش متعمقة مع فترات إشعار مسبق أقصر. وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي تطوير التعاون والشرابة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو مجال له طاقات كامنة في أن يكون حافزاً اقتصادياً لبلدان الجنوب. وقال إنه يلزم تقديم الدعم لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتكنولوجية، لا سيما في قطاعات الطاقة، والصحة، والصناعة، والزراعة وما يتصل بذلك من أنشطة. وأضاف أنه يتعين إقامة نظام دولي شفاف يقوم على الثقة.

٨٣ - ورحب ببدء نفاذ معاهدة بليندايا في عام ٢٠٠٩، وهي المعاهدة التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وأعرب عن أسفه لأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، المقرر لعام ٢٠١٢، لم يعقد بعد.

٨٤ - السيد بيدنجد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يتعين، من أجل تعزيز عالمية المعاهدة وتنفيذها الكامل، صياغة توصيات جوهرية ملموسة يمكن أن تشمل التوصيات الواردة في نتائج مؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠ وأضاف أن نزع السلاح النووي الذي يفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال الهدف الأساسي للمعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. واسترسل قائلاً إن من دواعي القلق البالغ أن بعد مرور ما يقارب ٤٥ عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لم تتخذ خطوة جدية واحدة من طرف تلك الدول في اتجاه الوفاء بالتزاماتها. بل هي تواصل، بدلا من ذلك، تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتحديث أسلحتها القائمة وإدماجها في مذهبها العسكرية

السلمية. وأضافت أن المؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين استضافهما بلدها في عام ٢٠١٣، والمكسيك في عام ٢٠١٤، قد عززا الوعي بأنه ليس في مقدور أية دولة أو هيئة دولية مواجهة الطوارئ الإنسانية التي تترتب على انفجار نووي. وأردفت قائلة إن المشاركة الواسعة النطاق والنشطة من قبل العديد من الدول ومن طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في المؤتمرين عكست الاعتراف بأن الآثار الكارثية لانفجار نووي مسألة هامة ومثيرة للقلق بالنسبة للجميع. واسترسلت قائلة إن المؤتمر الثالث سيسهل مواصلة المناقشات حول المنظور الإنساني في الفترة السابقة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

٨٩ - ومضت قائلة إن انتهاك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ المترتب عن ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم نكسة كبيرة في تعزيز عدم الانتشار النووي ويمكن أن تكون عواقبه كبيرة في ما يتعلق بضمانات الأمن السلبية.

٩٠ - وواصلت حديثها قائلة إن نزع السلاح النووي يعتمد على الثقة التامة في أنه لا يمكن لأحد أن يلتف على نظام عدم الانتشار. وقالت إن المفاوضات الجارية بين مجموعة ٥ + ١ وجمهورية إيران الإسلامية، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين هذا البلد والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤشرات واعدة؛ وأضافت أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستضطلع بدور رئيسي في التحقق من اتفاق مقبل طويل الأجل. وحثت جمهورية إيران الإسلامية على تسوية المسائل العالقة المتصلة ببرامجها النووية. وأردفت قائلة إن بلدها يدين بقوة التجارب النووية والصاروخية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٩١ - ورحبت بالمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بوصفها خطوة أولى نحو المزيد من نزع السلاح، الذي يجب أن يشمل جميع فئات

المتعلق بالشرق الأوسط، فإن رفض إسرائيل للمشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، رغم استعداد جميع بلدان المنطقة، يشكل عملا من أعمال التحدي للمعاهدة، وللمجتمع الدولي، وي طرح مشاكل خطيرة أمام تنفيذ القرار. واستدرك قائلاً إنه لا يمكن في نفس الوقت إعفاء الجهات المنظمة من مسؤوليتها في ما يتعلق بتنفيذ القرار. وأضاف أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون إحدى الأولويات الرئيسية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

٨٧ - وأوضح أن أعمال الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة. وواصل حديثه قائلاً إن ذلك يتطلب الامتثال التام من طرف جميع الأطراف في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحقها في المشاركة على أوسع نطاق ممكن في تبادل المعدات، والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى التعاون التقني في ما بين الدول وبين الدول والمنظمات الدولية. وأشار إلى أن جميع الدول الأطراف، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، ملزمة بالاحترام الكامل لهذا الحق وتيسير إعماله. واختتم حديثه قائلاً إن مؤتمرات الاستعراض جميعها أعادت تأكيد الحق السيادي لكل دولة طرف في تحديد سياساتها الوطنية في مجال الطاقة النووية، بما في ذلك سياساتها المتعلقة بدورة الوقود، والتي ينبغي أن يحترمها جميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة.

٨٨ - السيدة مورش سميث (النرويج) قالت إن المهمة الأساسية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ هو التوصل إلى فهم واسع النطاق لكيفية معالجة التهديدات النووية وسبل تيسير استخدام الطاقة النووية للأغراض

ملزمة قانونا لإزالة الأسلحة النووية وحظرها بالكامل خلال فترة زمنية محددة.

٩٣ - وأشار إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنص، في المادة السادسة، على التزامات قانونية واضحة في ما يتعلق بترع السلاح النووي. إلا أن من المؤسف أن بعد ٤٦ عاما من اعتمادها، فإن تلك المادة لم تنفذ بعد. واسترسل قائلا إن غالبية الدول الحائزة للأسلحة النووية تعارض بدء مفاوضات للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها، متشبثة بالقوة المزعومة التي تمنحها لها حيازة هذه الأسلحة، رغم أن التاريخ والبحوث العلمية تثبت أن استخدام قوة الذرة كسلاح حرب قد يؤدي إلى الإبادة الجماعية وإزالة الحياة من على كوكب الأرض.

٩٤ - ومضى قائلا إن الاتفاقات التي اعتمدت في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لم تنفذ بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى العديد من الدول، بما في ذلك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول التي يعتقد أنها تحت حماية ما يسمى بـ "المظلة النووية". وواصل حديثه قائلا إن أسباب هذا المأزق والوسائل الكفيلة بالتغلب عليه ينبغي أن تكون محور تركيز المناقشات لكي يسفر مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ عن نتائج عملية ملموسة ولكي لا تظل الاتفاقات التي تعتمدها الدول ضائعة في التاريخ.

٩٥ - وأوضح أن شرعية المعاهدة وفعاليتها يعتمدان على تنفيذ ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة وغير تمييزية. وقال إن وفد بلده يعارض التدابير الانفرادية التي يفرضها بعض البلدان، وكذلك تدخل مجلس الأمن في الولاية الممنوحة في المعاهدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة الوحيدة التي لها صلاحية رصد تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، عن طريق اتفاقات الضمانات الموقعة من الدول الأعضاء.

الأسلحة ويشرك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن يقوم على مبادئ الشفافية والتحقق والارجعة. ومضت قائلة إن التحقق بالغ الأهمية؛ وإن النرويج ستواصل دعم تطوير نظم للتحقق موثوق بها، من قبيل مبادرة المملكة المتحدة والنرويج المتعلقة بالتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وأضافت أن اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي تحمي الأمن الجماعي وتيسر استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وينبغي أن تنطبق على جميع الدول. وأردفت قائلة إنه ينبغي أيضا تكثيف الجهود من أجل تعزيز المناطق الإقليمية القائمة الخالية من الأسلحة النووية وإحراز تقدم حقيقي في بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. ومضت قائلة إنه ينبغي مواصلة الجهود المبذولة لتأمين جميع المواد النووية الحساسة وتنمية التعاون الدولي المتعلق بدورات الوقود، وينبغي تكثيف العمل من أجل التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والحد في الوقت ذاته من المخزونات القائمة. وواصلت حديثها قائلة إنه يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا. وإن لجميع البلدان مسؤولية مشتركة للمضي قدما في ما يتعلق بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية. واختتمت حديثها قائلة إن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، من الشركاء الرئيسيين في هذا المسعى.

٩٦ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): قال إن كوبا تعلق أهمية كبيرة على نزع السلاح النووي. وأضاف أن الحل الواقعي الوحيد للتهديد النووي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وحظرها. وأردف قائلا إن هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٦، وإن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء تحت على القيام، دون إبطاء، باعتماد اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي من شأنها أن تضع تدابير

وكذلك خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأردف قائلا إنه ينبغي عقد المؤتمر دون إبطاء في عام ٢٠١٤.

١٠٠ - وأشار إلى أن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكدوا من جديد، في مؤتمر القمة الثاني لجماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا، على أهمية نزع السلاح النووي، وجددوا التزامهم الثابت باعتماد تدابير ملموسة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها. وأوضح أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) قد تعزز أكثر. واحتتم حديثه قائلا إن قادة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلنوا رسميا أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، ويشمل ذلك نزع السلاح النووي بوصفه أحد العناصر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

٩٦ - وأضاف أن وفد بلده يؤكد من جديد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية، وإنتاجها، واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة. وهو يؤكد من جديد ضرورة مشاركة جميع الدول الأطراف في تبادل المعدات والمواد والمعلومات من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٩٧ - وقال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق لأن الردع النووي لا يزال يشكل جزءا جوهريا من النظريات الأمنية والدفاعية لبعض الدول، ولأنه تخصص مبالغ كبيرة من الأموال لأنواع جديدة من الأسلحة النووية. وأردف قائلا إن مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تسلم بأن الإنفاق العسكري الضخم على الصعيد العالمي، الذي يشمل تكاليف إنتاج الأسلحة النووية وتحسينها، هو في الأساس إساءة استخدام للموارد الدولية التي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية والقضاء نهائيا على الفقر.

٩٨ - واسترسل قائلا إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حاجة إلى تلقي ضمانات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ومضى قائلا إنه في انتظار الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ينبغي أن يعتمد على سبيل الأولوية صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٩٩ - وواصل حديثه قائلا إن عدم انعقاد مؤتمر معني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمر غير مقبول، حيث أن عقد المؤتمر جزء هام لا يتجزء من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. وأضاف أن إنشاء تلك المنطقة يمثل تقدما كبيرا نحو تحقيق نزع السلاح النووي